مستوطنون يحتلون منزلاً في حي الصوانة بالقدس

اشتية: «حماس» طلبت الانضمام للحكومة الفلسطينية

رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية

نقطة مراقبة إسرائيلية على الحدود مع غزة

الأراضي المحتلة – «وكالات»: كشف رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، طلب حركة حماس الانضمام للحكومة الفلسطينية الحالية، مشيراً إلى أن الحكومة طلبت تنفيذ استحقاقات المصالحة الفلسطينية قبل انضمام حماس للحكومة.

وقال اشتية، في تصريحات صحافية، إن «حركة حماس طلبت أن تكون شريكا في الحكومة الفلسطينية الحالية، غير أننا اشترطنا المصالحة أولا».

وأضاف اشتية، أن «الحكومة الفلسطينية مستعدة للذهاب الفوري إلى قطاع غزة، والسير قدما في المصالحة بناء على اتفاق المصالحة الموقع بين الفصائل عام 2017».

وتابع رئيس الوزراء الفلسطيني، أن «الحكومة لا تمانع إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، حال الوصول إلى توافق وطني، وفق ما أعلن الرئيس محمود عباس».

وينتظر الفلسطينيون وصول الوفد الأمني المصري للأراضي الفلسطينية، خلال الأيام المقبلة إن لم يحدث تأجيل للزيارة، من أجل إحداث حراك في ملف المصالحة الفلسطينية.

وتتبادل حركتا حماس وفتح الاتهامات حول السبب في تعطيل اتفاق المصالحة الفلسطينية، والتي كان آخرها تصريحات عضو اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمركزية لحركة فتح، عزام الأحمد، والتي أكد فيها أن حماس لا تمتلك إرادة حقيقية لإنهاء الانقسام.

وفي سياق منفصل، قال اشتية إن «الحكومة الفلسطينية ستقاضي إسرائيل دوليا على سرقة أموال الضرائب الفلسطينية».

وتسبب اقتطاع إسرائيل لأجزاء من أموال المقاصة لأزمة مالية كبيرة لدى السلطة الفلسطينية، التي رفضت استلام هذه الأموال منقوصة، حيث واصلت السلطة صرف نصف رواتب موظفيها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب هذه الأزمة المالية.

من جهة أخرى استولى مستوطنون متطرفون أمس الإثنين، على منزل فلسطيني في حي الصوانة وسط القدس المحتلة.

وقالت مصادر محلية في البلدة إن «عشرات المستوطنين اقتحموا المنزل تحت حراسة مشددة من عناصر الوحدات الخاصة في جيش وشرطة الاحتلال ورموا أثاثه في الشارع»، وأضافت أن جمعيات استيطانية متطرفة استغلت خلافات مالية بين أصحابه، للاستيلاء عليه.

يذكر أن جمعية العاد الاستيطانية المتطرفة تدعي ملكية عدد من المنازل في حيي الصوانة، وسلوان في القدس المحتلة، رغم نفي سكانها الأصليين.

من ناحية أخرى قال الجيش الإسرائيلي إنه أسقط أمس الاثنين طائرة دون طيار تسللت من قطاع غزة إلى داخل الأراضي الإسرائيلية.

وذكر الجيش، في بيان مقتضب أمس، أن قوة عسكرية رصدت تسلل طائرة دون طيار من قطاع غزة، وأسقطتها وتلقلها للفحص دون المزيد من التفاصيل.

ولم يصدر أي تعقيب فوري من الفصائل الفلسطينية.

ويُذكر أن كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، أعلنت في 2014، تطوير طائرات دون طيار، للاستطلاع والهجوم وتسييرها نحو إسرائيل لأول مرة.

كما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الاثنين، أن الجيش الإسرائيلي نقل معدات عسكرية ثقيلة إلى حدود غزة، بعد إعلان الجيش إسقاط طائرة دون طيار انطلقت من قطاع غزة، وتجاوزت السياج الحدودي.

وقال موقع «حدشوت 24» الإسرائيلي، إن «الجيش الإسرائيلي نقل معدات ثقيلة إلى حدود غزة، للتعامل مع ما عثر عليه في منطقة السياج الأمني جنوب قطاع غزة».

وفي سياق ذي صلة، بدأ الجيش في نشر لواء «جولاني» أحد أهم الوية النخبة في الجيش الإسرائيلي على حدود قطاع غزة، بدل لواء «ناحال»، دون ذكر أسباب هذه الخطوة.

من جهة أخرى أقر الجيش الإسرائيلي، بحدوث فشل كبير في عملية استخبارية نفذتها قوة خاصة إسرائيلية جنوب قطاع غزة، نهاية العام الماضي، وأدى اكتشافها لاندلاع اشتباك بين مسلحين من الفصائل الفلسطينية والقوة الإسرائيلية، أدى لمقتل قائد القوة وسبعة من المسلحين الفلسطينيين.

وقال تحقيق الجيش الإسرائيلي في العملية، إن «القوة الخاصة الإسرائيلية ارتكبت العديد من الأخطاء خلال عملها في غزة، وإن العملية فشلت تماماً بسبب إخفاق عملياتي في إعداد وتنفيذ العملية، بالإضافة إلى السلوك التكتيكي الخاطئ على الأرض».

وأضاف التحقيق، أنه «لم يتم تعزيز القوة الخاصة حسب الحاجة، وكانت هناك ثغرات تكررت في مهام مماثلة، كما أن الأخطر هو أن القوة لم تكن على مستوى المهمة».

وبحسب التحقيق، فإن «حماس نجحت في السيطرة على وثائق عسكرية ومعدات وأجهزة للقوة الخاصة الإسرائيلية التي تم اكتشافها خلال تنفيذ مهمة لها في قطاع غزة».

وأشار التحقيق، إلى أن القوة الإسرائيلية انكشفت عندما طلب رجال القسام من أحد أفراد القوة وهي امرأة التعريف عن نفسها، وذكرت اسماً معيناً وعند فحصه من القسام تبين أنها إمرأة متوفاة.

ولفت التقرير، إلى أن قائد الأركان آيزنكوت والشاباك أرغمان كانا يعلمان وزارة الجيش حين انكشاف القوة الخاصة بغزة، وأشرفا على عملية الإنقاذ وهروب القوة من القطاع، وأن رئيس الأركان آيزنكوت أمر بإرسال طائرة مروحية لإنقاذ القوة الخاصة بغزة وكان يخشى من قتل أفراد قوة الإنقاذ بمروحيتهم.

من جانبه، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، إنه «سيتم تعلم الدروس المستفادة وسيجري تنفيذ التوصيات».

واكتشف مسلحون فلسطينيون، نوفمبر الماضي، عملية تسلل قوة إسرائيلية خاصة لمدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، ما أدى لحدوث اشتباك مسلح معها، إلا أن القوة الإسرائيلية تمكنت من الانسحاب تحت غطاء ناري كثيف.

من ناحية أخرى استنكر الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس قطاع فلسطين الدكتور سعيد أبو علي، بشدة قرار رئيسة بلدية باريس آن إيدالغو، تسمية ساحة باريسية باسم «ساحة أورشليم» ودعوة رئيس بلدية الاحتلال في القدس المعروف بمواقفه المعادية للشعب الفلسطيني وبتشجيعه للمستوطنين وعمليات الإستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لحضور تدشين الساحة.

وجدد أبو علي رفض جامعة الدول العربية لهذا القرار المخالف لقرارات الشرعية الدولية بما فيها السياسة التي تعتمدها فرنسا وهي أن القدس الشرقية أرض محتلة وجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وطالب الأمين العام المساعد، فرنسا (بلد العدل والمساواة والحرية وحقوق الإنسان) بضرورة إلغاء هذا القرار المتافي لهذه القيم والذي يعتبر في حال بقائه مكافأة للاحتلال وتشجيعه على مواصلة جرائمه بحق الشعب الفلسطيني والإمعان في ممارساته العنصرية وتهويد القدس وتزييف التاريخ وانتهاكاته للمواثيق والقوانين وقرارات الشرعية الدولية، وبنفس الوقت يعد تعديا وإغفالا للوجود والحقوق العربية المسيحية الإسلامية.

■ الجيش الإسرائيلي يعلن إسقاط طائرة دون طيار تسللت من غزة

■ الجامعة العربية مستاءة من تسمية ساحة في باريس «أورشليم»

الحكومة التركية تحظر إسطنبول على اللاجئين السوريين

عرب وسوريون في إسطنبول

أنقرة – «وكالات»: أعلنت الحكومة التركية الأحد، أنها لن تسمح بقدوم لاجئين سوريين جدد إلى إسطنبول.

وقال وزير الداخلية التركي سليمان صويلو: «بخلاف الاستثناءات، لن يسجل المزيد من اللاجئين السوريين في إسطنبول بعد الآن». وجاءت تصريحاته في اجتماع لتقييم تقارير الهجرة، نظمته المديرية العامة للهجرة التابعة لوزارة الداخلية السبت.

وحسب «زمان» التركية، أوضح الوزير أن تركيا تضم نحو 4.9 ملايين أجنبي، بينهم 3.6 ملايين لاجئ سوري، مشيراً إلى أن إسطنبول فقط أكثر من نصف مليون لاجئ سوري.

اعتقال 6 متظاهرين في هونغ كونغ

اعلنت الشرطة في هونغ كونغ، اعتقال ستة متظاهرين في الاحتجاجات الحاشدة التي شهدتها المدينة يوم الأحد ضد مشروع قانون، جُمد حاليا، من شأنه أن يسمح بتسليم مشتبهين إلى الصين.

وقالت الشرطة في بيان صدر في الساعات الأولى من صباح أمس الإثنين، إن بين المعتقلين الستة، 5 اعتقلوا بتهمة الاعتداء على ضباط الشرطة أثناء محاولاتهم تفريق الحشود قبل منتصف الليل.

وتجمع ما بين 56 ألف إلى 230 ألف محتج، وفقا لتقديرات مختلفة من قبل الشرطة والمنظمين، بعد ظهر الأحد في منطقة كوولون بالمدينة.

يشار إلى أن هونغ كونغ شهدت في الشهر الماضي، أكبر احتجاجات لها منذ ثلاثة عقود ضد مشروع قانون تسليم المطلوبين، وسط مخاوف من المواطنين من تآكل الحريات المكفولة، بعد تسليم بريطانيا المدينة إلى الصين في 1997.

وجمدت الرئيسة التنفيذية لهونغ كونغ كاري لام قانون تسليم المطلوبين بعد الاحتجاجات الشعبية، لكن المتظاهرين قالوا إنهم سيواصلون الاحتجاج، حتى سحب القانون رسميا.

وشهد يوم الاثنين الماضي، الذكرى الثانية والعشرين لنهاية الحكم البريطاني، تصاعد الاحتجاجات أكثر عندما اقتحم مئات المتظاهرين برلمان المدينة، المجلس التشريعي، واحتلوا قاعة الجلسات العامة لساعات.

محاكمة رئيس الوزراء الماليزي السابق في أغسطس بتهمة الفساد

اشتباكات في طرابلس

كوالالمبور – «وكالات»: أصدرت المحكمة العليا الماليزية أمس الإثنين، أمرا لرئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب رزاق بالمثول أمام المحكمة في أغسطس المقبل، بتهمة اختلاس مئات الملايين من الدولارات من صندوق التنمية الحكومي «1 ماليزيا ديفيلوبمينت بيرهاد».

وفي سبتمبر الماضي، وجه 25 اتهاماً لنجيب بغسل الأموال، وإساءة استخدام السلطة بسبب معاملات بلغ مجموعها 2.28 مليار رينغت ماليزي (550 مليون دولار) من صندوق التنمية الحكومي.

ويعتبر صندوق التنمية الحكومي الماليزي، موضوع تحقيق دولي واسع النطاق، يشمل سنغافورة، وسويسرا، وهونغ كونغ، والولايات المتحدة، بعد الاشتباه في استيلاء مسؤولين ماليزيين رفيعي المستوى من بينهم نجيب، على 4.5 مليارات دولار من الأموال العامة.

وستشمل المحاكمة أكبر مبلغ مالي يُزعم سرقته من صندوق الإستثمار الذي انشاه نجيب خلال رئاسته الحكومة بين 2009 و2018، ورفض القاضي كولين لورانس سيكويره الاستئنافات الذي تقدم به الادعاء لتأجيل المحاكمة، قائلا إن «هذه هي المرة الثالثة التي يقدم فيها الطلب».

وقال في تصريحات نقلتها صحيفة «فري ماليزيا توداي» اليومية إن «الطلب رُفض، وستستمر محاكمة 1 ماليزيا ديفيلوبمينت بيرهاد، في الموعد المحدد».

برلين ترفض طلب إرسال قوات ألمانية إلى سوريا

جندي ألماني

برلين – «وكالات»: رفضت ألمانيا طلب الولايات المتحدة بإرسال قوات برية ألمانية إلى سوريا لمكافحة تنظيم داعش.

وقال المتحدث باسم الحكومة الألمانية، شتيفن زايبرت، أمس الاثنين في برلين، إن الحكومة تعتزم فقط مواصلة الإسهامات العسكرية الحالية لتحالف مكافحة داعش، والمتمثلة في طائرات استطلاع من طراز «تورنادو»، وطائرة تزويد بالوقود، وإرسال مدربين عسكريين إلى العراق.

وردا على استفسار أضاف المتحدث «عندما أقول إن الحكومة الاتحادية تنوي مواصلة الإجراءات الحالية في إطار تحالف مكافحة داعش، فإن ذلك لا يتضمن كما هو معروف قوات برية».

وطلبت الولايات المتحدة من ألمانيا دعم الحرب ضد فلول تنظيم داعش، بإرسال قوات برية لدعم قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد، في شمال شرق سوريا.

ويريد مبعوث الولايات المتحدة الخاص بسوريا والتحالف الدولي ضد داعش جيمس جيفري، من الحكومة الألمانية أن ترسل قوات تدريب وخبراء لوجستيين وعمال تقنيين من الجيش الألماني.

وقال جيفري لوكالة الأنباء الألمانية وصحيفة «فيلت أم زونتاغ» الألمانية الأسبوعية: «نريد قوات برية من ألمانيا لتحل محل جنودنا جزئيا»، مضيفاً أنه يتوقع الحصول على رد قبل نهاية هذا الشهر.